العلاقات الكويتية تجاه دولتي البحرين وقطر خلال السنوات ١٩٩١_ ٢٠٠٦

الباحثة: هاجر كاظم جابر معلة **أ.د. أحمد يونس زويد الجشعمي**

جامعة بابل كلية التربية للعلوم الانسانية

البريد الإلكتروني Email: hagar.malah.hum205@student.uobabylon.edu.iq

الكلمات المفتاحية: العلاقات، الكويت، البحرين، قطر.

كيفية اقتباس البحث

معلة ، هاجر كاظم جابر، أحمد يونس زويد الجشعمي، العلاقات الكويتية تجاه دولتي البحرين وقطر خلال السنوات ١٩٩١_ ٢٠٠٦، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية،٢٠٢٣،المجلد:١٣ ،العدد:٢ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Kuwaiti relations towards the Kingdom of Bahrain and the Sultanate of Qatar during the years 1991-2006

Researcher: Hajar Kazem Jaber Maala

Mr. Dr. Ahmed Younis Zuwaid Al-Jashami

University of Babylon
College of Education for Human Sciences

Keywords : relations, Kuwait, Bahrain, Qatar**.**

How To Cite This Article
Maala, Hajar Kazem Jaber, Ahmed Younis Zuwaid Al-Jashami, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, Year :2023,Volume:13,Issue 2.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

The State of Kuwait constitutes a model of a small country that plays an active role in Gulf politics in particular and in Arab politics in general. The state, its sovereignty and independence, the protection of Arab and Islamic interests and values, the maintenance of a coordinated pace of engagement with the Arab and Islamic countries and the issues of the Islamic nation in general, as well as its application of the concept of justice in international relations in terms of the characteristic of distributing Kuwaiti wealth surplus to its need in a humane manner among the Arab and Islamic countries and peoples and then the states Poor and developing, such as its founding of the Kuwait Fund, in addition to its rejection of armed aggression in international relations, taking the side of the aggressor and supporting him in his position to ward off

injustice on his behalf, she also wanted to ensure the security and stability of the Arab Gulf region and prevent the region from entering a state of turmoil and instability, so she had strong relations With various countries, especially the states of Bahrain and Qatar, by virtue of the unity of the land, traditions and lineage, as each of the rulers of Al-Ku belongs to Yat, Qatar and Bahrain belong to the Utoub tribes, as well as the accession of all these countries to the Gulf Cooperation Council, which forced them to cooperate to achieve common interests.

المستخلص:

تشكل دولة الكويت نموذج الدولة الصغيرة التي تلعب دوراً ناشطاً في السياسة الخليجية بشكل خاص وفي السياسات العربية بشكل عام، ورغم صغر حجمها فان علاقتها ليس مع الدول الخليجية فحسب بل ايضا مع النظام الدولي الواسع، كما ان للسياسة الكويتية الخارجية عدة اهداف منها حماية أمن الدولة وسيادتها واستقلالها، وحماية المصالح والقيم العربية والإسلامية والحفاظ على وتيرة منسقة من الارتباط بالدول العربية والإسلامية وقضايا الأمة الإسلامية بوجه عام، كذلك تطبيقها مفهوم العدالة في العلاقات الدولية من حيث خاصية توزيع الثروة الكويتية الفائضة عن حاجتها بصورة انسانية على الدول والشعوب العربية والإسلامية ومن ثم الدول الفقيرة والنامية كتأسيسها الصندوق الكويتي، فضلاً عن رفضها العدوان المسلح في العلاقات الدولية، واتخاذ جانب المعتدي عليه وتأييده في موقفه لدفع الظلم عنه، ايضاً ارادت ضمان امن واستقرار منطقة الخليج العربي والحيلولة دون دخول المنطقة في حالة من حالات الاضطراب وعدم الاستقرار، لذلك ربطتها علاقات متينة مع مختلف الدول لا سيما دولتي البحرين وقطر بحكم وحدة الأرض والتقاليد والنسب إذ ينتمي كل من حكام الكويت وقطر والبحرين الى قبائل العتوب، كذلك انضمام جميع هذه الدول الى مجلس التعاون الخليجي، الامر الذي فرض عليهم التعاون لتحقيق المصالح المشتركة .

المقدمة:

ان السياسة الخارجية لأي دولة تسعى إلى تحقيق الأهداف التي تصب في صميم المصلحة الوطنية التي تسعى لتحقيق أمور ثلاث هي القوة والرفاهية والاستقرار، فأن هذه الأهداف ثابته لا تتغير أبداً، إذ انها تعتبر المحدد والموجه للسياسة الخارجية، والمتغير هو عملية ترتيب الاولويات حسب المتغيرات الداخلية والخارجية، فأن دولة الكويت تعتبر ان العدوان الخارجي او دعم العدوان من الخارج هي من أخطر التهديدات التي تواجهها، إذ ان المخاوف التي كانت الكويت تعتبرها رئيسية منذ استقلالها عام ١٩٦١، تتركز بشكل اساسي بدول الجوار،

ولاسيما العراق شمالاً وإيران عبر الخليج العربي شرقاً، فمنذ استقلالها تعاملت الكويت مع كل من العراق وإيران بالتناوب كصديق مرة وخصم مرة اخرى، لأن هذين البلدين لهما تأثير على العلاقات الكويتية مع الدول الاخرى المجاورة لها او الدول الداخلة معها في اتفاقيات وتحالفات سياسية .

سعت حكومة الكويت إلى رسم سياستها الخارجية خليجياً وعربياً ودولياً، فقد كانت علاقتها مع دول الخليج العربي علاقة تكاملية من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية، لا سيما علاقتها مع كل من البحرين وقطر إذ قدمت لكل من الدولتين المساعدات على مختلف الأصعدة الاقتصادية والتنموية والثقافية. كلك وقفت الى جانبهما في حل كافة المشاكل الحدودية بينهما، وكان لكل من مملكة البحرين ودولة قطر مواقف مشرفة إزاء دولة الكويت خاصة عند تعرضها الى الغزو العراقي وبقيت العلاقة بينهم تتسم بالود والتعاون على مختلف الأصعدة .

تضمنت الدراسة مبحثين تناول المبحث الأول العلاقات الكويتية تجاه مملكة البحرين، اما المبحث الثاني فقد تضمن العلاقات الكويتية تجاه دولة قطر، ولم تقتصر الدراسة على العلاقات السياسية بل تناولت العلاقات الاقتصادية وكذلك الثقافية بين الكويت وكل من البحرين وقطر، والهدف من هذه الدراسة هو بيان العلاقات الخارجية لدولة الكويت مع كل من البحرين ودولة قطر وعلى مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية، وقد واجهت عدد من المشكلات خلال الدراسة أهمها ندرة المصادر والمعلومات عن العلاقات الكويتية خلال فترة الدراسة، لذلك اعتمد البحث على مصادر مختلفة منها كتب ومجلات وجرائد كويتية وعربية إضافة الى الدراسات والتقارير الصادرة عن المراكز البحثية ومركز دول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الاول

سياسة الكويت الخارجية تجاه دولة البحرين ١٩٩١ _ ٢٠٠٦

تجسد العلاقات التاريخية المتجذرة بين دولة الكويت ومملكة البحرين الشقيقة تاريخاً طويلاً من الأخوة في أسمى معانيها وأبهى صورها، وتعتبر نموذجاً يحتذى به في العلاقات التي وصلت إلى مرحلة اضحت كافة المفردات السياسية عاجزة عن وصفها في تكامل فريد متميز كماً ونوعاً نتيجة التعاون المشترك بين البلدين الشقيقين في كافة المجالات والأصعدة، ويولي العاهلان الكبيران جل اهتمامهما في تنمية واستمرارية ما يربط الشعبين والقيادتين من صلات وثيقة، تمثلت في تعيين أول سفير لمملكة البحرين لدى دولة الكويت ينتمي إلى الأسرة المالكة، وقد أتسمت العلاقات بالاستقرار التام بين الكويت البحرين من خلال أهداف مجلس التعاون

لتوحيد السياسة الخارجية وتنسيقها وتوثقت تلك السياسة في موقف الدول من غزو القوات العراقية للكويت أي بعد مضي أسبوع من لجوء الحكومة الكويتية إلى المملكة العربية السعودية، ويعتبر تنسيق السياسة الخارجية أحد الجوانب المهمة في أعمال مجلس التعاون التي أكد عليها النظام الأساسي .[١]

كانت الكويت تمتلك نموذج ديمقراطي متقدم عن دول مجلس التعاون الخليجي، واكثر تقدماً ورسوخاً من التجربة الديمقراطية الحديثة في دول الخليج العربي، فيحتاج هذا النموذج الديمقراطي إلى عملية اصلاح وتحديث لملائمة المتطلبات التي تفرضها البيئة الداخلية والخارجية على النظام السياسي الكويتي ليصل إلى مرحلة متقدمة اكثر عن طريق تحقيق النموذج الديمقراطي الحقيقي والأمثل كما انها تمتلك دستوراً متقدماً نسبياً على الكثير من دساتير الدول المحيطة بها من دول الجوار الجغرافي والدول العربية في مجلس التعاون الخليج العربي بما فيها مملكة البحرين، وبعد تحرير الكويت عادت الحياة البرلمانية بعد توقف دام لعدة سنوات، وعليه فالعلاقات مع العراق كانت تلعب دوراً بارزاً في الحياة السياسية الداخلية والخارجية في الكويت ، إذ كانت محدداً مهماً في تطور التجربة الديمقراطية الكويتية والتكاتف الخليجي بين الدول الست في المجلس.[٢]

بقيت العلاقات بين الكويت والبحرين علاقات وطيدة تحكمها المصالح المشتركة والجوار وانتمائهم إلى مجلس التعاون الخليجي، لذلك وقفت الكويت إلى جانب البحرين وفي مختلف الفترات التاريخية، ففي عام ١٩٩٤ تقدمت الكويت والمملكة السعودية بالوساطة بين البحرين وقطر وذلك حول الخلاف الحدودي بينهما حول جزر حوار والفشوت كعامل توتر محلي واقليمي بداية التسعينات، رفعت قطر هذا الخلاف إلى محكمة العدل الدولية في نفس العام في حين رفضت البحرين ذلك التوجه بحجة ان محكمة العدل الدولية ليس من اختصاصها النظر في النزاع، وعندما قضت المحكمة باختصاصها في هذا الخلاف وافقت البحرين إلا انها طالبت بضم منطقة الزبارة إلى ملف الدعوى على أساس انه كان لها حق السيادة على هذه المنطقة منذ القرن الثامن عشر، وقد اصدرت المحكمة حكماً اعتماداً على مسوغات السيطرة والممارسة الفعلية التي اعطت احقية لقطر في جزيرتي الزبارة وجنان في حين اقرت بأحقية البحرين في جزر حوار، وفي عام ١٩٩٥ تسلم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني[٣] مقاليد الحكم في دولة قطر بعد والده ، وتم زيادة عدد الأعضاء المعينين في مجلس الشورى من ٣٠_٤٠ عضو، وقد تشكل مجلس الشورى البحريني على غرار المجالس الأخرى في دول الخليج العربي، وفي عام ١٩٩٦ تجدد الخلاف بين البحرين وقطر إلى حد مقاطعة البحرين للمجلس لأول مرة في تاريخ المجلس في

الدوحة لأسباب تفهمتها دول المجلس الأخرى، في الوقت الذي أعلنت فيه المنامة عن القبض على قطريين بتهمة التجسس، لكن بقيت العلاقة قائمة بين درجة تماسك المجلس ومستوى الخلافات بين أعضائه، إذ طلب الشيخ جابر الأحمد الصباح[٤] التقدم باقتراحه في القمة السابعة عشر في الدوحة من نفس العام وتمت الموافقة علية في القمة التالية مباشرة في الكويت عام ١٩٩٧ لإقامة هيئة استشارية لمجلس التعاون الخليجي، من اجل الخصوصية الديمقراطية الخليجية ورغبة منظومة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في مواكبة التطورات الديمقراطية ونزع الخلافات .[٥]

انشأت الكويت ما يسمى" الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربي" كهيئة تابعة للمجلس وذلك لبناء اقتراح المجلس في مسقط بناءً على اقتراح أمير دولة الكويت في عام ١٩٩٨ اثناء قمة المجلس في مسقط[٦]، وفي عام ١٩٩٩ تسلم الشيخ حمد بن عيسى[٧]، مقاليد الحكم في دولة البحرين، واستطاع الزعيمان القطري والبحريني من تذويب الخلافات بينهما وتبادلا الزيارات الودية وأمرا بتشكيل لجان متخصصة في عدد من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية[٨]، إلا ان تلك الجهود لم تكلل بالنجاح وعاد الوضع إلى ما كان عليه، بسبب الخلاف الحدودي بينهما رغم الوساطة الكويتية في تذويب تلك الخلافات، اعتذرت حكومة البحرين عن مؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد في الدوحة في تشرين الثاني عام٢٠٠٠ واكتفت في خلال ذلك بتمثيل متواضع، وعندما انعقد مجلس التعاون على مستوى القمة في دورته العادية في البحرين في كانون الأول من نفس العام توقع الكثير من المراقبين وكذلك القيادات البحرينية عدم اشتراك قطر في القمة الخليجية على مستوى أمير البلاد لكن قطر فاجأتهم بموقفها وحضرت المؤتمر برئاسة الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني. [٩]

سعت الكويت وباقي دول مجلس التعاون الخليجي إلى تطوير المنظومة الأمنية وبجهود مثمرة من قبل الحكومة الكويتية إلى التأكيد على ضرورة تبني استراتيجية دفاعية مشتركة، وبالفعل بدأت معالم هذه الاستراتيجية تتضح في قمة المنامة من عام ٢٠٠٠، عندما تم اقرار اتفاقية الدفاع الجماعي المشترك بين الكويت وجميع دول المجلس، مع العلم ان كل دولة من دول المجلس تقوم بتسليح نفسها ذاتيا.[١٠]

وفي عام ٢٠٠١ أجرى حمد بن عيسى أول تعديل دستوري في الاجتماعات التي عقدتها الهيئة الاستشارية من نفس العام في البحرين، فتم تشكيل لجنة مهمتها دراسة تفعيل دور الهيئة وتنشيط عملها وتوسيع دائرة اهتماماتها، بعدها دخل التعديل الدستوري حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٢، ونتيجة لعمق العلاقات الخليجية مع بعضها واتخاذها نفس النهج السياسي وخاصة

العلاقات الثنائية بين دولة الكويت والبحرين والتي تمثلت في الزيارات المتبادلة بين البلدين والتي عززت من قوة العلاقات بينها والتي كانت تعطي مؤشرات قوية على حرص قيادتي البلدين على الانطلاق بالعلاقات المشتركة نحو مجالات ارحب بما يعود بالخير والنفع على شعبي البلدين.[١١]

وفي عام ٢٠٠٣ تأثر نظام الحكم في كل من دولة الكويت والمملكة البحرينية والمملكة العربية السعودية مع الاقليات الشيعية بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية، مثل الوضع الجغرافي والديموغرافي لهذه الاقليات كذلك مدى التوافق والصراع داخل القيادة حول الموقف منها وطبيعة مطالبها وطبيعة تعبيرها عنها، مثل طبيعة العلاقة مع إيران والتطورات الايجابية لصالح الشيعة في العراق والمنطقة ومستوى الضغط الدولي من اجل الاصلاح .[١٢]

في عام ٢٠٠٦ رحب الديوان البحريني بزيارة سمو الأمير صباح الأحمد الجابر الصباح[١٣] لترسيخ اطر التعاون القوية والمتينة بين البلدين الشقيقين في ظل التطورات التي تشهدها المنطقة على جميع الأصعدة ، وأكد سمو ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة ان مثل هذه الزيارات بين قيادتي البلدين الشقيقين تعكس حرصها الدائم على المضي قدما في تحقيق التكامل في العلاقات الثنائية بما يحقق طموحات وتطلعات الشعبين الشقيقين، واشار أمير الكويت قائلاً: **((أن العلاقة التي تربطنا بالشقيقة مملكة البحرين ليست رهن حقبة او زمن معين، ولكنها جاءت امتدادا لحقبة زمنية ترجع إلى مئات السنين أرسى قواعدها زعماء وشيوخ كان الرابط بينهم وحدة الأصل والدم والنسب والعمومية والمصير المشترك))** ، كما أشار إلى أن الكويت وشقيقتها البحرين تحرصان كل الحرص على اتخاذ جميع السبل الكفيلة لرفد مسيرة مجلس التعاون الخليجي لما فيه خير ومصلحة شعوب المنطقة، وأضاف انه لاشك اننا جميعاً نتطلع إلى تعزيز هذه العلاقات وتنميتها في ظل القيادة الحكيمة في البلدين الشقيقين وعلى رأسها سمو أمير البلاد وأخيه الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين .[١٤]

كان من مظاهر العلاقات بين البلدين ان مملكة البحرين تشارك شقيقتها الكويت في الاحتفالات الوطنية وتجربتها التنموية والديمقراطية، وذلك يأتي من عمق روابط الأخوة ووشائج القربى التي ارساها الآباء والأجداد وتعبيراً عما يكنه شعب البحرين من محبة وتقدير لأشقائه في دولة الكويت، وان فرحتهم بالعيد الوطني من كل عام يجد صداه في نفوس البحرينيين .[١٥]

كما انها ساعدت على تقوية روابطه والدفع به إلى مستويات عليا من التواصل والتلاحم والتآزر والتعاضد، ويؤكد ذلك على الاهتمام المشترك الذي تبديه البلدان للتصدي لمختلف القضايا الأمنية، وضرورة اجتثاث كافة ظواهرها السلبية من خلال التعاون الأمثل لدرء

كل ما من شأنه تهديد الأمن الداخلي وتعطيل خطط التنمية وعرقلتها، وتعكس التفاهمات البحرينية الكويتية في هذا المجال عمق الرؤية الاستراتيجية لدى البلدين، خاصة في ظل تأكيدها على أن أمن البحرين والكويت هو أمن واحد مشترك، وأن خيار التعاون هو البديل الأمثل لتحقيق الكفاءة المطلوبة للجهود الأمنية.(١٦)

تمثلت العلاقات الثنائية بين دولة الكويت والبحرين بالاستقرار منذ نشوئها، بالرغم من مشاكل الحدود الكويتية مع الدول الخليجية والاقليمية ، هذه المشاكل التي شغلت الكويت في فترات ماضية مما ادى إلى ان تأثر على علاقتها مع دولة البحرين ، ولم تكن لديها سوى علاقات بسيطة جداً والتي استمرت على تلك الوتيرة إلى ما قبل الاستقلال تخللتها مراحل قدمت فيها الكويت المساعدات للبحرين، وبعد الاستقلال أستعرض الجانبان الكويتي والبحريني العلاقات الثنائية بين البلدين في كثير من المجالات، وعبرا عن ارتياحهما الشديد للنمو المطرد الذي خَطته الدولتان في علاقاتهما الثنائية ، كما ان الكويت قررت مساعدة البحرين في مشاريع الإسكان، وقد شكلت لجنة لهذا الغرض مهمتها بحث الأسس الخاصة لتنفيذ تلك المشاريع، وقد شجع البلدان التطور المستمر في العلاقات السائدة بين دول المنطقة، وأكدا على ضرورة دعم فكرة إقامة المزيد من الصلات والتنسيق .(١٧)

ومن الأمور الأخرى التي تطرق إليها الجانبان هي مسألة توحيد العملة الخليجية عام ١٩٩٢، وكذلك امور النقل والشحن الجوي والبحري وتوحيد الكثير من اوجه النشاط الاقتصادي والثقافي، وقد شكلت لجان لمتابعة تنفيذ هذه الاتفاقيات ووضع خطوطها التفصيلية وبرامجها التنفيذية ، وفي بيان ختامي لزيارة رئيس الوزراء الكويتي للبحرين ، أقر الجانبان ان التعاون بين دول الخليج العربي في جميع المجالات تحتمه طبيعة المرحلة القادمة لهذه المنطقة وان نوعاً من الوحدة والاتحاد القائم على أسس سليمة ومتينة ينبغي أن يقوم بينهما لمصلحة شعوب هذه المنطقة واستقرارها .(١٨)

إن التعاون الاقتصادي بين البلدين كان يأتي في أولويات السياسة المتبعة من الطرفين، لذلك يلاحظ ان جميع الزيارات التي تحصل بينهما كانت تتطرق إلى الجوانب الاقتصادية، وغالباً ما يتم فيها توقيع اتفاقيات اقتصادية، وهذا ما حصل عندما زار ولي عهد الكويت دولة البحرين **إذ اتفق الطرفان على ما يأتي:**

١. إزالة كل ما من شأنه اعتراض حرية ممارسة التكامل الاقتصادي والتجاري للمواطنين من بلد إلى البلد الآخر في مجال تملك العقار والأسهم والشركات .

٢. توحيد السياسة الخاصة بالنظم الاقتصادية والتعرفة الجمركية والشركات التجارية وتوفير السلع والمواد الغذائية .[١٩]

٣. توحيد التشريعات الخاصة بحماية الصناعات المحلية .

٤. تشجيع قيام المشروعات المشتركة بين مواطني البلدين .

٥. العمل على إنشاء شركة خليجية للشحن الجوي .[٢٠]

وحول موضوع توحيد العملة، تم عقد سلسلة من الاجتماعات بين خبراء ومسؤولي البنوك المركزية في دول (البحرين، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، قطر) توصلوا فيها إلى ضرورة إصدار الدينار الخليجي الموحد كبداية للتعاون الاقتصادي الذي يشمل اقامة وحدة اقتصادية ، وسوق خليجية مشتركة [٢١]، ورغم ان اجتماعات الخبراء والمسؤولين قطعت شوطاً كبيراً انجزت خلالها مهامها الكبيرة والمتعددة والتي من بينها تصميم العملة الجديدة ، وتوقيت إصدارها واعداد البيان الخاص بالإعلان عن الاتفاق على كل التفاصيل، الا انه وبصورة مفاجئة بدلت دولة البحرين موقفها وطلبت تأجيل اعلان البيان المذكور مشيرة إلى أنها وجدت بأن مصلحتها تقتضي بالإبقاء على الدينار البحريني كوحدة نقدية مستقلة .[٢٢]

يعود السبب في هذا الموقف إلى المقترح القطري الذي كان يقضي بجعل قيمة الدينار الخليجي الموحد تتراوح ما بين سعر الدينار البحريني والريال القطري، خاصة وان الدينار البحريني يفوق الريال القطري قيمةً [٢٣]، عملت البحرين على منح فرصة الاستثمار الصناعي لبدأ اعمالها في المنامة، إذ قام مستثمرين كويتيين وسعوديين واماراتيين بالمشاركة في المبادرة التي تنظمها منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية بالتعاون مع وزارة التنمية والصناعة، واتاحة الفرصة لتسويق المنتجات سواء في البحرين أو اسواق دول مجلس التعاون الخليجي أو اسواق الشرق الأوسط والعالم .[٢٤]

كما عقدت الهيئة التشاورية في دول المجلس اجتماعاتها في شهر حزيران عام ٢٠٠١ في البحرين، وتم تشكيل لجنة لممارسة مهمتها في دراسة وتفعيل الهيئة وتنشيط عملها وتوسيع دائرة اهتماماتها ، إذ أكد المراقبون ان القمم التشاورية اسهمت في ايجاد مواقف موحدة تجاه التعامل مع العولمة الاقتصادية والاتجاه نحو التكتلات ، واقرار بدء الاتحاد الجمركي بين دول مجلس التعاون اعتبارا من كانون الثاني عام ٢٠٠٣ .[٢٥]

ويمثل النفط بعداً هيكلياً في أمن الخليج العربي إذ تحتوي منطقة الخليج نحو ٥٥% من الاحتياطي النفطي العالمي المؤكد ، أي ما يبلغ ٧٢٨ مليار برميل فهي تستأثر بمعظم الاحتياطيات النفطية الموجودة في المنطقة العربية والتي تمثل ٦١.١% من الاحتياطي العالمي

المؤكد، كما تتوافر لدى دول الخليج القدرة على انتاج النفط بتكلفة منخفضة نسبياً قياساً بإنتاجه من بحر الشمال او منطقة بحر قزوين، مع ملاحظة ان توزيع الاحتياطيات النفطية الخليجية المؤكدة يتصف بعدم التوازن، وتمتلك الكويت حوالي ٩٦.٥ مليار برميل مقارنة بدول الخليج الاخرى ، بينما تبلغ البحرين من احتياطي النفط حوالي ١٢٦ مليار برميل . [*]

جدول يوضح المؤشرات الاساسية للقدرات النفطية لدولة الكويت_ البحرين

الدولة	الاحتياطي النفطي المؤكد بالبرميل عام ١٩٩٠	الإنتاج النفطي بالبرميل	الاستهلاك بالبرميل	حجم الصادرات بالبرميل
الكويت	٩٦.٥	٢.٣١٩مليون	٢٩٣ الف	١.٩٧ مليون
البحرين	١٢٦ مليون	٤٤ الف	٤٠ الف	ـــــ

كما أسهم البلدين الشقيقين كذلك من خلال الاهتمام بالجانب الثقافي، إذ قامت الكويت بشراء قطعة استثمارية في مشروع العرين السياحي الضخم جنوب غرب البحرين لتقوم ببناء مجمع تجاري ضخم عليها وان هذا المشروع الاستثماري سيكون من أكبر المجمعات التجارية في المنطقة.[٢٦]

قدر المسؤولين على مشروع العرين مختلف الأبنية من فنادق ومنتجعات سياحية وحدائق ومرافق عامة نحو ٢٠ الف موظف وكانت هناك استجابة كبيرة وصدى واسع تلقاه المشروع منذ انطلاقه من قبل مستثمري كبار المنطقة، إذ انه سيساهم في زيادة الاستثمارات السياحية في البحرين بمئات الملايين من الدولارات، كما قام بيت التمويل الخليجي مع وزارة المالية البحرينية بتأسيس شركة قابضة للمشروع برأس مال يبلغ ١٢٧ مليون دولار ، في حين تمتلك البحرين حصة فيه تبلغ ٣٣% من باقي الحصص.[٢٧]

كان المقرر العمل بالاتحاد الجمركي بين دول المجلس في شهر ايار عام ٢٠٠٥، كما قاموا بتعديل نظام تملك مواطني مجلس التعاون للعقارات في الدول الأخرى وتسهيل اجراءات تنقل المواطنين وزيادة فرص العمل لهم في دول المجلس[٢٨]، ويدعم هذا البعد الاقتصادي علاقات سوق النفط بما يضمن توازن العرض والطلب لضمان استقرار السوق البترولية في الوقت الذي تحقق فيه الدول ارباحاً كبيرة ، وذلك نتيجة التفاهم والتنسيق بين الدول المصدرة للنفط خصوصاً دول مجلس التعاون التي تمتلك نصف احتياطي العالم من النفط ، كما ان هنالك

[*] قدري قلعجي، الخليج العربي بحر الاساطير، ط٢، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٢، ص٢٢٣.

ايضاً نوع من التعاون الثنائي في مجال البترول بين الدول الخليجية وابرز الامثلة على ذلك التعاون تمثل في تكرير النفط الخام السعودي بمصفاة البحرين .[٢٩]

اما على مستوى الجانب الثقافي (التعليمي) فقد استقبلت مملكة البحرين العديد من الطلبة الكويتيين للدراسة في جامعاتها، كما تم انشاء مقر المكتب الثقافي في مملكة البحرين عام ٢٠٠٠، إذ يقوم المكتب بالأشراف على الطلبة الكويتيين في البحرين، ومتابعة شؤونهم الدراسية، كذلك يقوم المركز الثقافي بتعزيز العلاقات الثقافية الكويتية البحرينية، وتوفير افضل الفرص التعليمية للطلبة الكويتيين المبتعثين للدراسة في مملكة البحرين، وتقديم الدعم المادي والمعنوي لهم لتحقيق أهدافهم الاكاديمية. [٣٠]

كما ساهمت الجامعة الاهلية في مملكة البحرين في فعاليات معرض التعليم والتدريب والتطوير الوظيفي المقام بمشرف دولة الكويت في الفترة ١٣_ ١٦ ايار عام ٢٠٠٦ ، والجامعة الاهلية أول جامعة خاصة مرخصة من قبل مجلس الوزراء ووزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين، وتتعاون تلك الجامعة في تقديم برامجها لمنح درجات الماجستير والبكالوريوس، كما تقدم الجامعة خدماتها لطلابها وهي خدمات متكاملة من الانشطة ، كذلك تقدم منحاً دراسية تشجيعاً للطلاب المتفوقين وتوفر مواعيد مناسبة لطلاب الدراسات العليا من العاملين سواء في البحرين والكويت وغيرها من دول الخليج العربي .[٣١]

المبحث الثاني

سياسة الكويت الخارجية تجاه دولة قطر ١٩٩١_ ٢٠٠٦

اتسمت علاقة الكويت مع دولة قطر بالود والمساندة إذ توسطت الكويت بين كل من قطر ودولة البحرين لحل خلافاتهما حول الجزر المتنازع عليها، كذلك لعبت الكويت دوراً في الوساطة بين قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة عند محاولة تشكيل التحالف التساعي بين دول الإمارات والبحرين وقطر، كانت العلاقات بين البلدين مبنية على اساس من التعاون والمواقف المشتركة، إذ لا يوجد خلاف جوهري بين كل من الكويت وقطر، بالرغم من اعتقاد قطر ان الكويت تناصر البحرين في الخلاف القطري_ البحريني حول جزر حوار والفشوت (فشت الديبل وفشت العظم) والحدود البحرية، وتلك الخلافات بين كل من قطر والبحرين تعود جذورها إلى القرن الثامن عشر الميلادي عندما احتل آل خليفة منطقة الزبارة، الا ان تلك الخلافات لم تظهر على السطح الا في اعقاب استقلال دول الخليج العربي عن النفوذ البريطاني عام

١٩٦٨_١٩٧١، واستمر هذا النزاع ولم يجد له حلاً الا في نهاية القرن العشرين مع وجود الوساطة الكويتية والوساطة السعودية في حل النزاع.[٣٢]

تفجر النزاع الحدودي بين قطر والبحرين عام ١٩٨٦ ومنذ تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ لم تنجح دول مجلس التعاون في ايجاد صيغة حل بين البلدين لإنهاء النزاع بينهما ولم يكن دور الكويت والمملكة العربية السعودية ناجح في تذويب تلك الخلافات .[٣٣] ، ثم عاد الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين عام ١٩٩٢ على جزر الحوار وفشت الديبل ومن اجل ذلك الخلاف كانت الكويت احدى الدول الداعمة لإنهاء الخلاف بين الدولتين، لأن تلك الخلافات الحدودية بين دول الخليج تؤثر سلباً على طبيعة العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي، اذ ان قطر والبحرين منذ استقلالهما من بريطانيا عام ١٩٧١، عادتا في تقسيم الحدود بينهما من جديد ، كما وضعت جزر الحوار تحت السيادة البحرينية .[٣٤]

أرادت الكويت ايجاد الحلول المناسبة من أجل حل تلك الخلافات بين البحرين وقطر، لكنها لم تنجح في تذويب تلك الخلافات، بعد ذلك نُقلت القضية إلى محكمة العدل الدولية ورأت المحكمة انه ليس من حق اي من البلدين ان تمد بحرها الاقليمي إلى ما وراء خط الوسط، كما اقرت المحكمة نظرها في قضية الحدود القطرية_ البحرينية، وقبل ان تباشر المحكمة في قواعد ترسيم الحدود البحرية بين قطر والبحرين، بدأ عائدية المعالم البحرية المتنازع عليها وبعد التوصل إلى تبعية جزر حوار للبحرين وجزيرة جنان لقطر، فأقرت المحكمة تبعية جزر مشتان وأم جاليد إلى البحرين الأمر الذي لم تدعِ به قطر.[٣٥]

كما وقع خلاف آخر بين قطر والمملكة العربية السعودية في ايلول عام ١٩٩٢على مركز الخنفوس، وان أكثر ما يثير الانتباه المشاكل الحدودية بين دول الخليجية، إذ وصل النزاع إلى حد الاشتباك المسلح، إذ اعلنت قطر على اثر وقوع ذلك النزاع سحب قواتها من قوات درع الجزيرة[٣٦]،التابعة للمجلس وقد تمت تسوية تلك الأزمة بالوساطة المصرية، غير ان ذلك لا يعني ان الخلافات الحدودية قد سويت وانما لا تزال تؤثر على تماسك المجلس، ولعل ما يثير الانتباه ايضاً ان المجلس لم يستطع ان يقف موقفاً صلباً ازاء النزاع بين إيران والإمارات حول جزر ابو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. [٣٧]

عاد الخلاف بين قطر والبحرين حول جزر حوار والفشوت كعامل توتر محلي وإقليمي خلال عقد التسعينات، ولما لم يكتب النجاح للوساطة الكويتية والسعودية رفعت دولة قطر هذا الخلاف إلى محكمة العدل الدولية في عام ١٩٩٤، ورفضت البحرين ذلك التوجه بحجة أن محكمة العدل الدولية ليس من اختصاصها النظر في النزاع، وعندما قضت المحكمة

باختصاصها في هذا الأمر، وافقت حكومة البحرين، إلا أنها طالبت بضم منطقة الزبارة إلى ملف الدعوى على أساس أنه كان لها حق السيادة على هذه المنطقة منذ القرن الثامن عشر، وإلى جانب هذا أيد رئيس المحكمة العليا في البحرين بعدم شرعية اللجوء إلى محكمة غير إسلامية لتنظر في نزاع بين طرفين مسلمين، كما لعبت الكويت عام ١٩٩٥ دوراً في المساعدة لحل قضية بين دول مجلس التعاون الخليجي هي مسألة الجزيرة القطرية التي اثارت الكثير من الخلافات بين دول المجلس، بسبب انتقادها اللاذع وبشكل غير مسبوق اعلامياً للأنظمة والأسر الحاكمة في الخليج وعموم الدول العربية ، فان قطر تعمل بسياستها إلى الاستقرار ودورها السياسي في رسم السياسة الخارجية الاقليمية والدولية على نطاق متحضر.(٣٨)

اتخذت قطر من خلال سياستها الخارجية مع دول مجلس التعاون الخليجي، سياسة دبلوماسية لتوسيع نطاق علاقاتها الاقليمية والدولية ، وفي عام ١٩٩٦ بدأت قطر بعلاقاتها مع اسرائيل، عندما سمحت قطر لإسرائيل فتح مكتب المصالح السياسية والتجارية في الدوحة، الأمر الذي جعلها أول عضو في مجلس التعاون الخليجي يقدم اعترافاً واقعياً بإسرائيل، وكان ذلك الاعتراف من أجل تغطية مصالح دول مجلس التعاون الدولية، وفي حقيقة الأمر ان أزمة الخليج الثانية غيرت الكثير من المعادلات الجيوسياسية في الخليج، إذ دخلت قطر شأنها شأن دول الخليج الأخرى مثل الكويت والإمارات في معاهدات دفاع مشترك مع الولايات المتحدة التي تركت تأثيراً مشترك على دول مجلس التعاون الخليجي، حتى ان قطر اثارت سؤالاً حول جدوى بقاء قوات درع الجزيرة التي نالت نصيباً وافراً من النقد من قبل رئيس وزراء خارجية قطر، فقد حدثت خلافات سعودية – قطرية، لاختيار الأمين العام للمجلس عام ١٩٩٦، في حين اختارت القمة الخليجية في مسقط أميناً عاماً سعودي للمجلس بدلاً من المرشح القطري، فأحتج أمير قطر على ذلك وقاطع الجلسة الختامية في ذلك الوقت لقمة مسقط الخليجية.(٣٩)

كما ساعدت الكويت دولة قطر في عام ١٩٩٧ بانطلاقة قناة الجزيرة القطرية ، فهي تعتبر الاداة الاعلامية واداة من ادوات السياسة الخارجية القطرية بحكم ملكيتها للدولة، رغم انها مستقلة ادارياً ومالياً، وتعتبر ثورة في عالم الاعلام السياسي على الصعيد الخليجي والعربي والدولي، والتي كان لها دوراً ايجابياً وسلبياً في علاقة قطر الخارجية خاصة في المنطقة العربية وتحدياً للدول التي لها خلاف معها من دول مجلس التعاون.(٤٠)

وفي عام ١٩٩٨ في قمة أبوظبي قرر المجلس الأعلى عقد دورات استثنائية بناء على دعوة الكويت وتأييد العضو الآخر، اذ حضر المؤتمر ثلث الأعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع دول الأعضاء الحاضرة المشتركة

في هيئة تسوية المنازعات التي تتبع المجلس الأعلى في كل حالة حسب طبيعة خلاف النظام الأساسي .[٤١]

قامت قطر عام ٢٠٠٠ بتمتين العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال بناء أكبر قاعدة جوية في الشرق الأوسط على "خليج العديد" كانت على ما يبدوا انها تتهيأ لاستقبال الوجود الأمريكي في تلك القاعدة الجوية، لأن من المتوقع لها ان يخلي الوجود الأمريكي قواعده من المملكة العربية السعودية ، وفي عام ٢٠٠١ وجدت الوساطة الكويتية صيغة حل للخلافات القطرية_ السعودية برعاية الشيخ جابر الأحمد الصباح وتم التوصل إلى اتفاقية ترسيم الحدود البرية والبحرية وبشكل نهائي وأغلق بموجبها ملف الخلاف بين قطر والسعودية الذي دام اكثر من ٣٥ عاما .[٤٢]

أصدرت محكمة العدل الدولية في ١٦ اذار عام ٢٠٠١ حكمها التاريخي على وضع حد لنهاية الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين الذي تجدد لعدة مرات، واقرت المحكمة في حكمها بتبعية جزر حوار وجرادة لدولة البحرين والزبارة وجزيرة جنان بما فيها فشت الديبل لدولة قطر، كما وضعت المحكمة خط لترسيم الحدود البحرية يمتد من نقطة في شمال غربي الديبل ويلتقي عند نقطة معدلة، وتستمر الحدود على هذا الخط المعدل حتى تلتقي مع خط المياه الاقليمية لقطر والبحرين وإيران [٤٣]، رحبت البحرين وقطر بقرارات محكمة العدل الدولية، الذي حسم النزاع الحدودي بين الدولتين، على الرغم من محاولات دولة الكويت والمملكة السعودية في انهاء تلك الخلافات، واعتبرت تلك الحلول بداية جيدة للعلاقات بين البلدين ولمصلحة الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي، كما قامت الكويت بإغلاق مكتب قناة الجزيرة القطرية رداً على اساءة القناة للأسرة الحاكمة في الكويت، على ان اغلاق القناة كما عبر عنه المسؤولين لا يعبر بأي شكل من الاشكال على توتر العلاقة بين الكويت وقطر .[٤٤]

بدأ التشغيل الرسمي للقاعدة القطرية عام ٢٠٠٣، هذه القاعدة التي اسستها قطر لتصبح ثاني أكبر قاعدة جوية امريكية خارج حدود الولايات المتحدة من اجل تقوية صلاتها مع الدول الخليجية، إذ ان الاحتلال العراقي للكويت اكد ضعف الدول الخليجية الصغيرة واقتنع أمير قطر ان الولايات المتحدة هي وحدها القادرة والمستعدة لتوفير الأمن النهائي، بالتالي ابتعدت قطر عن الاعتماد التقليدي على المملكة العربية السعودية، هذا فضلاً عن النزاعات القائمة بينهم والتي اثبتت عدم جدواها لدولة الكويت، فأقامت قطر علاقات مع الولايات المتحدة من خلال انشاء قاعدتين امريكيتين كبيرتين في قطر، كانت الاولى قاعدة العديد الجوية التي تؤوي القيادة المركزية الأمريكية التي قادت الحرب على العراق والثانية معسكر السيلية الذي يستضيف اكبر

قاعدة امريكية للتخزين المسبق للأسلحة خارج الولايات المتحدة وبوجود تلك القواعد تمكنت قطر من ضمان أمنها وأمن دول الخليج وبناء سياسة خارجية مستقلة .[٤٥]

عارضت الكويت الخلافات بين دول أعضاء المجلس وسعت إلى ايجاد حلول مناسبة لها، كما ان الكويت وجدت في الاتفاقيات بين قطر والدول الخارجية ان تأتي من تعقل وتأني، كما أكدت على أمن الخليج العربي بأنه ليس حماية الملاحة فيه وحماية مياهه وممراته بقدر ما هو حماية دول المنطقة من العبث بأمنها واستقراراها وحماية الأنظمة القائمة في هذه الدول من التدخل الأجنبي فيها مهما كان مصدره واسلوبه .[٤٦]

أوضح الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أهمية هذا الأمر بالنسبة للمنطقة، كما أكد على ضرورة الحفاظ على أمن الخليج وازدهاره، وجعله بعيداً عن المنازعات والصراعات، وان يكون هناك وسائل للتنسيق والتعاون بين دول المنطقة بعيداً عن الاحلاف والارتباطات السياسية والعسكرية[٤٧]، قائلاً: **((ان أمن الخليج قضية مطروحة ، وليس موجهاً ضد احد بالذات، ولكنه ضد من يحاول المساس بأمن الخليج، لقد شاء اله ان يهبنا الثروة الكبيرة، ونحن دول صغيرة متفرقة، واذ استمر حالنا بهذه الصورة، فإن مصادرنا ستصبح معرضة للعبث بها، وفي الحقيقة نحن امام واحد من الخيارين، فنحن اما نقبل بما هو قائم ونستمر في هذا الطريق دون ان نحاول ان نستثير شهية الدول الطامعة فينا وفي ثروتنا، واما ان نفرض وجودنا عن طريق تقوية انفسنا وتوحيد جهودنا لخلق تيار موحد، يستطيع ان يواجه أية تحديات وأية استفزازات قد تتعرض لها في المستقبل)).**[٤٨]

وفي عام ٢٠٠٤ قامت الكويت بمحاولة جديدة لتسوية الخلاف السعودي- القطري بتنظيم اجتماع في مونتي كارلو بين أمير قطر وأمير منطقة الرياض سلمان بن عبد العزيز ورغم الترحيب بنتائج اجتماع الكويت إلا ان العلاقات بقيت متوترة بين الطرفين، وفي ١١ حزيران عام ٢٠٠٥ قام رئيس الوزراء الكويتي صباح الأحمد الصباح بزيارة قصيرة إلى السعودية، بهدف تنقية الاجواء بين السعودية وقطر، وصادفت زيارته اجتماع لوزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في السعودية، فكانت للوساطة الكويتية اثر في انهاء تلك الخلافات من اجل بناء خط انابيب غاز من قطر يمر عبر اراضي المملكة العربية السعودية. [٤٩]

وفي الجانب الاقتصادي انتهجت الدولتان الكويتية والقطرية على اثر العلاقات الثنائية بينهما نهجاً اكد على ضرورة الاهتمام بالمصالح الاقتصادية المشتركة بين البلدين في اطار مجلس التعاون الخليجي ، إذ اشتركت قطر في المشاريع الاقتصادية الخليجية، وعقدت دولة الكويت اجتماعات تم خلالها تأسيس شركة الملاحة العربية المتحدة والتي اصبح مقرها دولة

الكويت، وقد وقعت على هذه الاتفاقية فضلاً عن الكويت وقطر كل من المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة والبحرين .[٥٠]

ولتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين قامت الدولتين الكويتية والقطرية بتوثيق الروابط بينهما للتحقيق والتنسيق بين المشروعات الاقتصادية والتنموية ، كما شاركت الكويت وقطر في المؤتمر الخامس لوزراء التربية والتعليم والمعارف لدول الخليج العربي الذي عُقد في دولة الكويت.[٥١]

وعلى اثر التعاون بين الدولتين الكويتية والقطرية، قامت قطر بالإعلان عن وجود دراسة تقوم بها المؤسسة العامة القطرية للبترول بالتعاون مع منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية لتزويد دول مجلس التعاون الخليجي بالغاز القطري، كما اعلنت قطر عن تعاملها مع دول اوربية بخصوص تسويق انتاج شركة رأس الغاز، واشارت الصحافة القطرية عن امكانية تصدير الغاز القطري عن طريق الانابيب ، فان اسعار النفط تحسنت لدولة قطر عام ٢٠٠٠ في حصة السوق الاوربية ولدول الخليج العربية.[٥٢]

وفي ما يتعلق بالاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون فقد ضل يعاني الصعوبات، إذ تواجه دول مجلس التعاون الخليجي الكثير من العراقيل لقيام الاتحاد النقدي لأنها تتعرض لتقلبات حادة في أسعار النفط مما يهدد ايراداتها النفطية ودخولها القومية بتذبذبات مستمرة ، فهذا بحد ذاته يشكل خطراً لأن الطلب العالمي وسعره يحدد بالأسواق العالمية ولا يزال النفط يساهم بمعدل يصل إلى ثلث الانتاج المحلي الاجمالي اي حوالي ٧٥% من ايرادات حكومتها السنوية [٥٣]، لذا فأن صادرات الكويت من النفط الخام عام ٢٠٠٦ بلغت ٥٥,٦٥٨ مليون دولار، اما قطر بلغت حوالي ١٧,٨٣٨ مليون دولار، لذا توجب على هذه الدول ان لا تعتمد اعتمادا كلياً على النفط والتوجه نحو القطاعات غير النفطية وخلق قوة عمل محلية متنامية لأنها تعاني من نسبة العمالة الوافدة.[٥٤]

جدول الصادرات النفطية للدولتين لعام ٢٠٠٦

الصادرات النفطية لدولة الكويت ٢٠٠٦	الصادرات النفطية لدولة قطر ٢٠٠٦
٥٥,٦٥٨	١٧,٨٣٨

المصدر_ منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC) . تقرير الامين العام السنوي الثالث (٢٠٠٦) .

الخاتمة :

من خلال ما تقدم نستطيع أن ندون الاستنتاجات التي تحصلنا عليها في هذه القراءة وهي :

١-ترتبط الكويت بعلاقات قوية مع مختلف الدول العربية والخليجية لاسيما دولتي البحرين وقطر .

٢-بنيت العلاقات الكويتية تجاه كل من البحرين وقطر على أساس المصالح التي تخدم شعوب هذه الدول .

٣-انضمت كل من الدولتين الى مجلس التعاون الخليجي الذي رسم السياسة العامة بين مختلف الدول المنضوية تحته باتفاقيات سياسية وامنية واقتصادية .

٤-ساهمت الكويت بدور كبير في حل الخلافات الحدودية بين كل من البحرين ودولة قطر حتى انتهاء هذه الخلافات .

٥-ساعدت الكويت كل من دولة البحرين وكذلك دولة قطر على مختلف الأصعدة الاقتصادية والثقافية وذلك بتقديم الدعم المادي والمعنوي .

٦-ارتبطت الكويت بمشاريع اقتصادية تنموية مع كل من القطرين البحريني والقطري وعلى مختلف الأصعدة والنشاطات الاقتصادية .

٧-سعت الكويت الى تعزيز التعاون وتمتين العلاقات مع مختلف دول مجلس التعاون لتحقيق الامن في منطقة الخليج فضلا عن تحقيق الرفاهية الى شعوب دول المجلس .

الهوامش

(١) محمد السعيد إدريس، النظام الاقليمي للخليج العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص١١٩ .

(٢) عبد الرضا علي أسيري ، سياسة الكويت الخارجية (قراءة في الماضي ونظرة الى المستقبل) ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد ٢، جامعة الكويت، الكويت ، ١٩٩١، ص ٢١١ .

(٣) حمد بن خليفة آل ثاني (١٩٥٢_٢٠١٦) :هو حمد بن عبد الله بن جاسم آل ثاني امير دولة قطر تلقى دراسته الابتدائية والثانوية في مدارس قطر ثم التحق بكلية سان هيرست العسكرية بالمملكة المتحدة وتخرج منها عام ١٩٧١،وانضم إلى القوات المسلحة القطرية برتبة مقدم ثم عين قائدا للكتيبة المتحركة الاولى التي اصبحت فيما بعد كتيبة حمد المتحركة، رقي بعدها إلى رتبة لواء وعين قائدا عاما للقوات المسلحة القطرية، وادى دورا رئيسا في تطوير القوات المسلحة القطرية وزيادة عدد افرادها واستحدث وحدات جديدة وتجهيزها بالأسلحة الحديثة والاهتمام بتدريب الضباط والافراد على احدث الاساليب العسكرية، بويع وليا للعهد عام ١٩٧٧ وشغل منصب رئيس المجلس الاعلى منذ نشأته عام ١٩٧٩حتى عام ١٩٩١ وقد انشأ اول اتحاد رياضي عسكري حصل على عضوية الاتحاد الرياضي العسكري الدولي، حصل بعدها على العديد من الاوسمة من دول عربية واجنبية تقديرا لجهوده في تقوية العلاقات الثنائية مع تلك الدول، كما حصل على وسام من سلطنة عمان عام ١٩٧٥ ، ووشاح النيل من مصر عام ١٩٧٦ ، ووسام الابن العظيم من اندونيسيا عام ١٩٧٧، ووسام فرانكودي ميراند من فنزويلا

عام ١٩٧٧ ، ووشاح القائد من وسام القديس ميشيل والقديس جورج من بريطانيا عام ١٩٧٩ ، ووسام جرانت اوفيسيه دولا ليجيون نونوج من فرنسا عام ١٩٨٠ ، والوسام المحمدي من المغرب من عام ١٩٨١ ، ووشاح الاستحقاق اللبناني من لبنان عام ١٩٨٦ ، بويع أميرا لقطر عام ١٩٩٥. فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية ،ج٢، دار اسامة للنشر والتوزيع، الاردن، ص٦٣١_٦٣٢ .

(٤)جابر الأحمد الجابر(١٩٢٦-٢٠٠٦) : هو الابن الثالث للشيخ أحمد الجابر الصباح الحاكم العاشر، ولد في الكويت عام ١٩٢٦ وتلقى علومه في المدرسة الشرقية والمباركية كذلك المدرسة الأحمدية عاش سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح في مناخ ثقافي اتاحه له والده أحمد الجابر الصباح ، شهد عقد الثلاثينات من القرن العشرين بداية النهضة التعليمية والثقافية في دولة الكويت، إذ كان لهذه النهضة اثراً في تنمية الوعي القومي له، كما واكبت بداية نشأته ضهور العديد من الأدباء والكتاب والشعراء الكويتيين الذين شجعهم والده، إذ قام بإكرام العلماء والادباء وتقريبهم من مجالسه، وعندما وجد سمو الشيخ أحمد الجابر الصباح في نجله مقدرة وحكمة في تحمل المسؤولية ومواجهة اعبائها عينه عام ١٩٤٩ وهو لايزال في بداية العشرينات من عمره نائباً عنه في مدينة الأحمدي، فكانت أولى الممارسات العملية للشيخ جابر الأحمد الصباح واتصاله المباشر بشؤون الحكم والادارة السياسية ، لقد كشفت التنشئة الكريمة للشيخ جابر الأحمد الصباح عن سمات وملامح رئيسة في شخصيته التي تجلت في مساحات عريضة من الفكر والسياسة والاقتصاد والادارة، كما استطاع توظيفها جميعاً في خدمة دولة الكويت ومستقبلها، توفي عام ٢٠٠٦ . مركز البحوث والدراسات الكويتية ، صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح مسيرة وطن، (د. م)، الكويت ، ٢٠٠٤ ، ص١١٩ ؛ مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح (لمحات مشرقة من تاريخ حياته) ، نشر مركز البحوث والدراسات الكويتية ، ٢٠٠٦، ص٩ .

(٥) وحيد عبد المجيد، قناة الجزيرة الفضائية، ملف الأهرام الاستراتيجي، السنة الثامنة، العدد ٩٣، ٢٠٠٢ ، ص ١٩.

(٦) عبد الله الأشعل، تطور العلاقات الدولية لمجلس التعاون الخليجي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية ، ط١، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ،القاهرة، ١٩٩٩، ص٢٥ .

(٧) حمد بن عيسى(١٩٥٠_٢٠٠٢): هو اكبر انجال الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة ، حرص والده على نمط تربيته وتعليمه تلاوة القرآن الكريم فاستعان بكبار المحفضين وشب الشيخ حمد يعشق الشعر العربي ويتذوقه، ادخله والده مدرسة ليز الثانوية في مدينة كامبريدج التي بها اعرق الجامعات البريطانية، تقلد الشيخ حمد منصب ولاية العهد في سن مبكرة واصبح الرجل الثاني في سلم الحكم وهو لم يزل في سن الرابعة عشرة من عمره ، و أصبح وليا للعهد في ٢٧ حزيران عام ١٩٦٤ ،اصبح اميرا على البحرين عام ١٩٩٩ وعقد مجلس الوزراء البحريني جلسة استثنائية نعى فيها الأمير السابق ونقل مقاليد الحكم الوراثية لوريثه ولي العهد الشيخ حمد الذي قال في احدى الجلسات انه سيسير على نهج الراحل الكبير في خدمة وطنه ثم اصدر مجلس الزوراء البحريني بيانا وصف فيه شرعية انتقال السلطة من الاب المتوفى إلى الابن استنادا إلى احكام الدستور والمرسوم الأميري رقم ٤ لسنة ١٩٧٥، والذي ينادي مجلس الوزراء بخليفة الشيخ عيسى ولي العهد الشيخ حمد بن عيسى أميراً

للبلاد ، بعدها تغير لقبه من الأمير الشيخ إلى الملك فاصبح الملك حمد بن عيسى آل خليفة منذ عام ٢٠٠٢ حتى نهاية حكمه . فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية ،ج٣، المصدر السابق، ص٧٣١ .

(٨) بدر عواد برغش، نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ٥، (د. م) ، مج ٣، ٢٠١٦، ص٢٤٢ .

(٩) على اثر اعلان امير البحرين، الشيخ حمد بن عيسى، قرارات سياسية مهمة تقضي بعودة المنفيين واطلاق سراح السجناء والغاء قانون الطوارئ في البحرين، وقام امير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بزيارة مفاجئة للبحرين قدم فيها التهاني بهذه القرارات الأميرية، وتداول مع امير البحرين في شأن ما قد صدر من محكمة العدل الدولية في شأن النزاع الحدودي القطري_ البحريني، وفي شباط عام ٢٠٠١ قضت محكمة العدل الدولية بحق البحرين في السيادة على جزيرة حوار وبحق قطر في السيادة على الزبارة وبعض الفشوت ، واعلن الطرفان قبول ما قضت به المحكمة الا ان امير قطر قد عبر عن قبوله للحكم بمراره بالغة . محمد صالح المسفر، العلاقات الخليجية– الخليجية (معضلة الفراغ الاستراتيجي والتجزئة ١٩٧١–٢٠١٨)، ط١، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ٢٠١٨، ص١٦٥ .

(١٠) نايف عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦، ص٥٥ .

(١١) صحيفة البلاد، العدد٣٤٢٠، ٢٤ شباط ٢٠١٨، ص٦ .

(١٢) عبد الله الأشعل، تطور العلاقات الدولية لمجلس التعاون الخليجي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية ، ط١، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ،القاهرة، ١٩٩٩، ص٢٨.

(١٣)صباح الاحمد الصباح (١٩٢٩_٢٠٢٠) : أمير دولة الكويت الخامس عشر منذ تأسيس إمارة الكويت والخامس بعد الاستقلال من المملكة المتحدة ، ولد سمو الشيخ عام ١٩٢٩، وتلقى تعليمه في المدرسة المباركية وتولى مقاليد الحكم في ٢٩ عام ٢٠٠٦ ، يشهد التاريخ لسموه في مجال السياسة الخارجية ما يقارب الاربعة عقود ، إذ ارتبطت صورة سموه واسمه بوزارة الخارجية فأصبح من الصعب ان يذكر اسم الوزارة الخارجية طغت على ما عداها توفي سموه في ٢٩ ايلول ٢٠٢٠. عبد الله يوسف الغنيم، سمو الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح : عزيمة وبناء، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت، ٢٠٠٤، ص٩٦ ؛ مجلة الحرس الوطني الكويتي، حكام دولة الكويت، العدد ٦١٣، الكويت ،(د.ت)، ص ١٦ .

(١٤) صحيفة القبس، العدد ١١٧٧٠، الكويت، ١٢/ ٣/ ٢٠٠٦، ص٥ .

(١٥) عبد الله يعقوب بشارة، مجلس التعاون الخليجي(اهدافه–ظروفه–نشأته–ومستقبله)، ندوة مستجدات التعاون في الخليج العربي في اطارها المحلي والدولي، جامعة الكويت، الكويت، ص٧٦ .

(١٦) صحيفة البلاد، العدد٣٤٢٠، المصدر السابق، ص٩ .

(١٧) صحيفة الوطن الكويتية، دار الوطن للصحافة والطباعة والنشر، ١٩ ايار ١٩٧٥، ص ٢١ .

(١٨) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، ط١، وثائق الخليج والجزيرة العربية ، الكويت، ١٩٧٩، ص٣٧٧ .

(١٩) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، المصدر السابق، ص٢٠١ .

[٢٠] توصيات وبحوث الندوة العلمية لأبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقطار الخليج العربي، مكتبة حركة الوفاق الوطني، بغداد، ٢٥-٢٧ شباط ١٩٨٠، ص١٧٦.

[٢١] خالد محمد القاسمي، الخليج في عالم متغير(رؤية تاريخية سياسية) ، ج١، ط١، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ١٧٨ .

[٢٢]توصيات وبحوث الندوة العلمية لأبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقطار الخليج العربي، المصدر السابق، ص ١٧٩ .

[٢٣] محمود علي الداود، الخليج العربي والعمل العربي المشترك، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٠، ص ٣٢٨.

[٢٤] صحيفة القبس، العدد ٧٧٥٧، الكويت، ١/٢٣/ ١٩٩٥، ص ١٦ .

[٢٥]مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، عشرون عاما من الانجازات ، الامانة العامة، الرياض،٢٠٠٢، ص١٦.

[٢٦] محمود علي الداود، المصدر السابق ، ص ٣٢١ .

[٢٧] صحيفة القبس، العدد ١١٠٨٥، الكويت، ٤/٢١/ ٢٠٠٤، ص٣٤ .

[٢٨] محمود علي الداود، المصدر السابق، ص ٣٣١ .

[٢٩] الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس التعاون: عشرون عاما من الانجازات، مصدر سابق، ص١٧ .

[٣٠] صحيفة القبس، العدد ١١٧٧١، الكويت، ١٣/ ٣/ ٢٠٠٦، ص٢١ .

[٣١] -صحيفة القبس، العدد ١١٧٧٢، الكويت، ١٤/ ٣/ ٢٠٠٦، ص٣٣ .

[٣٢] محمد صالح المسفر، العلاقات الخليجية- الخليجية (معضلة الفراغ الاستراتيجي والتجزئة ١٩٧١-٢٠١٨)، المصدر السابق، ص٧٦ .

[٣٣] عبد الله عبد الأمير، الصراع السعودي_ القطري: الاسباب والنتائج المحتملة، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد،٢٠١٧،ص١٨.

[٣٤] محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج ، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٥٨، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٢، ص٧١_٧٢.

[٣٥] ظافر محمد العجمي، آمن الخليج العربي(تطوره و اشكاليته من منظور العلاقات الاقليمية والدولية)، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص٤٣٨ .

[٣٦] قوات درع الجزيرة: هي القيادة العسكرية الموحدة لدول مجلس التعاون ، كما انها قيادة عسكرية مشتركة مؤلفة من جيوش دول الاعضاء لمجلس التعاون الخليجي، انشئت تلك القوة عام ١٩٨٢ خلال الحرب العراقية_ الايرانية ، تهدف تلك القوة إلى حماية أمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي وردع اي عدوان على تلك الدول، تتألف قوات درع الجزيرة من فرقة مشاة آلية بكامل إسنادها وهي (المشاة والمدرعات والمدفعية وعناصر الدعم القتالي) وتتألف القوة التأسيسية من لواء مشاة يقدر بحوالي ٥ آلاف جندي من عناصر دول مجلس التعاون الست (السعودية والإمارات والكويت وقطر والبحرين وعمان)،أغلب جنود القوة هم من السعودية مع أعداد

أصغر من باقي الدول، وبهذه القوة فإن القدرة القتالية لقوات درع الجزيرة تؤهلها فقط لخوض حرب دفاعية، وتشكل قوات درع الجزيرة قيمة استراتيجية محدودة من الناحية الأمنية وهي غير قابلة للتصدي لأي عدوان واسع النطاق ومن ثم جرى تطويرها عام ٢٠٠٦ إلى قوات درع الجزيرة المشتركة وعززت بجهد بحري وجوي لرفع كفاءتها القتالية . كمال أحمد عامر، الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت ، ج١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١، ص٣١٢ ؛ موسى القلاب، قوات درع الجزيرة بين التطوير وإعادة الهيكلة، مجلة آراء حول الخليج، العدد ١٨، ٢٠٠٦، ص٥٩ ؛ صحيفة الرأي العام، العدد ٧٨٨٩ ، ٣ تشرين الثاني ١٩٨٥ ؛ مجلة اليوم السابع ، العدد ٧٨ ، السنة الثانية ، باريس، ٤ تشرين الثاني ١٩٨٥ ، ص ١٩.

[٣٧] جمال زكريا قاسم، النزاع العربي الايراني حول جزر ابو موسى والطنبين، مجلة المؤرخ العربي،العدد١، اصدار اتحاد المؤرخين العرب، القاهرة، ١٩٩٢، ص٣ .

[٣٨] محمد عبد الرحمن العسومي، واقع ومستقبل الرخاء الاقتصادي في دول مجلس التعاون، دار الخليج للطباعة والنشر، الشارقة،(د.ت)، ص٣٤ .

[٣٩] مروان اسكندر، موقع قطر في الاستراتيجية الأمريكية، M.I.ASSOCIATE، بيروت، ١٩٩٧، ص٩٤_ ٩٥.

[٣٩] وحيد عبد المجيد، قناة الجزيرة الفضائية، المصدر السابق، ص ٢١.

[٤١] الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، دولة قطر مستقلة وذات سيادة في منطقة الشرق الاوسط، ٢٠٢٢.

[٤٢] جمال عبد الله، السياسة الخارجية لدولة قطر(١٩٩٥_٢٠١٣) دوافعها واستراتيجيتها، ط١، الدار العربية للعلوم داشرون، بيروت، ٢٠١٤، ص١٣٥ .

[٤٢] جمال عبد الله، المصدر السابق ، ص ١٣٦ _ ١٣٧ .

[٤٤] راشد توفيق ابو زيد، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط١، مطابع البيان التجارية، دبي، ٢٠٠٢، ص ٢٣٩ _ ٢٤٠ .

[٤٥] عماد مؤيد المرسومي، الدور القطري فوضى برائحة الغاز، ط١، دار المحجة البيضاء للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٤، ص٦٢_ ٦٣ .

[٤٦] مركز الخليج للدراسات العربية، التقرير السياسي، العدد٧، مركز الخليج للدراسات العربية، الشارقة، ١٩٨١، ص٦ .

[٤٧] ر. ك. رمضاني، الامن في الخليج، تر: كمال رفيق الجراح، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، البصرة، ١٩٨٢، ص١٦ .

[٤٨] وزارة الاعلام والثقافة القطرية، مجموعة الاحاديث الصحفية لحديث حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد، منشورات وزارة الاعلام والثقافة، الدوحة، ١٩٩٠، ص ٦٨.

[٤٩] صحيفة إيلاف الكويتية ، الكويت في مهمة توفيقية بين السعودية وقطر، العدد ١٤٨١، ١١ حزيران ٢٠٠٥ ، المنشورة على الرابط التالي:
http://www.elaph.com/ElaphWeb/Politics/2005/6/68613.htm

[٥٠] محمد عبد ناجي، مستقبل التعاون الاقتصادي الخليجي في مجال الملاحة والنقل البحري، في كتاب: مستقبل الخليج العربي واستراتيجية العمل العربي المشترك، الكويت، ١٩٨٢، ص١٠٤ .

[٥١] جريدة السياسة، الكويت، ١٥/ ١/ ١٩٨٠، ص٣ ؛ جريدة الموافق، البحرين، ١١/ ٢/ ١٩٨٠، ص١٣ .

[٥٢] صحيفة القبس ، العدد ٧٧٦٤، الكويت ، ١٩٩٥/١/٣٠، ص ١٧ .

[٥٣] محمد نصر مهنا، في الخليج العربي المعاصر دراسة وثائقية تحليلية، مركز الاسكندرية للكتاب، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص٢٠١ .

[٥٤] أيمان عبد الكاظم جبار الكريطي، العملة الخليجية الموحدة الفرص والتحديات، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ، ص٧٩.بحث منشور على الرابط التالي: http://www.docudesk.com

قائمة المصادر :

١- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، دولة قطر مستقلة وذات سيادة في منطقة الشرق الاوسط، ٢٠٢٢ .

٢- توصيات وبحوث الندوة العلمية لأبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقطار الخليج العربي، مكتبة حركة الوفاق الوطني، بغداد، ٢٥-٢٧ شباط ١٩٨٠ .

٣- جمال عبد الله، السياسة الخارجية لدولة قطر(١٩٩٥_٢٠١٣) دوافعها واستراتيجيتها، ط١، الدار العربية للعلوم داشرون، بيروت، ٢٠١٤ .

٤- خالد محمد القاسمي، الخليج في عالم متغير(رؤية تاريخية سياسية) ، ج١، ط١، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٠ .

٥- ر. ك. رمضاني، الامن في الخليج، تر: كمال رفيق الجراح، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، البصرة، ١٩٨٢ .

٦- راشد توفيق ابو زيد، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط١، مطابع البيان التجارية، دبي، ٢٠٠٢ .

٧- ظافر محمد العجمي، آمن الخليج العربي(تطوره و اشكاليته من منظور العلاقات الاقليمية والدولية)، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦ .

٨- عبد الله الأشعل، تطور العلاقات الدولية لمجلس التعاون الخليجي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية ، ط١، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ،القاهرة، ١٩٩٩ .

٩- عبد الله عبد الأمير، الصراع السعودي_ القطري: الاسباب والنتائج المحتملة، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد،٢٠١٧ .

١٠- عبد الله يعقوب بشارة، مجلس التعاون الخليجي(اهدافه-ظروفه-نشأته-ومستقبله)، ندوة مستجدات التعاون في الخليج العربي في اطارها المحلي والدولي، جامعة الكويت، الكويت، د ت .

١١- عبد الله يوسف الغنيم، سمو الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح : عزيمة وبناء، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت، ٢٠٠٤ .

١٢- عماد مؤيد المرسومي، الدور القطري فوضى برائحة الغاز، ط١، دار المحجة البيضاء للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٤ .
١٣- فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية ،ج٢، دار اسامة للنشر والتوزيع، الاردن، د ت .
١٤- كمال أحمد عامر، الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت ، ج١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١ .
١٥- مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، عشرون عاما من الانجازات ، الامانة العامة، الرياض،٢٠٠٢ .
١٦- محمد السعيد إدريس، النظام الاقليمي للخليج العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠ .
١٧- محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج ، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٥٨، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٢ .
١٨- محمد صالح المسفر، العلاقات الخليجية– الخليجية (معضلة الفراغ الاستراتيجي والتجزئة ١٩٧١–٢٠١٨)، ط١، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ٢٠١٨ .
١٩- محمد عبد الرحمن العسومي، واقع ومستقبل الرخاء الاقتصادي في دول مجلس التعاون، دار الخليج للطباعة والنشر، الشارقة،(د.ت) .
٢٠- محمد عبد ناجي، مستقبل التعاون الاقتصادي الخليجي في مجال الملاحة والنقل البحري، في كتاب: مستقبل الخليج العربي واستراتيجية العمل العربي المشترك، الكويت، ١٩٨٢ .
٢١- محمد نصر مهنا، في الخليج العربي المعاصر دراسة وثائقية تحليلية، مركز الاسكندرية للكتاب، الإسكندرية، ٢٠٠٣.
٢٢- محمود علي الداود، الخليج العربي والعمل العربي المشترك، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٠ .
٢٣- مركز الخليج للدراسات العربية، التقرير السياسي، العدد٧، مركز الخليج للدراسات العربية، الشارقة، ١٩٨١ .
٢٤- مركز البحوث والدراسات الكويتية ، صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح مسيرة وطن، (د. م)، الكويت ، ٢٠٠٤ .
٢٥- مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح (لمحات مشرقة من تاريخ حياته) ، نشر مركز البحوث والدراسات الكويتية ، ٢٠٠٦ .
٢٦- مروان اسكندر، موقع قطر في الاستراتيجية الأمريكية، M.I.ASSOCIATE، بيروت، ١٩٩٧.
٢٧- نايف عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦ .
٢٨- وحيد عبد المجيد، قناة الجزيرة الفضائية، ملف الأهرام الاستراتيجي، السنة الثامنة، العدد ٩٣، ٢٠٠٢ .
٢٩- وزارة الاعلام والثقافة القطرية، مجموعة الاحاديث الصحفية لحديث حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد، منشورات وزارة الاعلام والثقافة، الدوحة، ١٩٩٠ .

٣٠- ايمان عبد الكاظم جبار الكريطي، العملة الخليجية الموحدة الفرص والتحديات، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، د ت .

المجلات :

١-بدر عواد برغش، نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ٥، (د. م) ، مج ٣، ٢٠١٦ .

٢-جمال زكريا قاسم، النزاع العربي الايراني حول جزر ابو موسى والطنبين، مجلة المؤرخ العربي،العدد١، اصدار اتحاد المؤرخين العرب، القاهرة، ١٩٩٢ .

٣-عبد الرضا علي أسيري ، سياسة الكويت الخارجية (قراءة في الماضي ونظرة الى المستقبل) ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد ٢، جامعة الكويت، الكويت ، ١٩٩١.

٤-مجلة اليوم السابع ، العدد ٧٨ ، السنة الثانية ، باريس، ٤ تشرين الثاني ١٩٨٥ .

٥-مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، ط١، وثائق الخليج والجزيرة العربية ، الكويت، ١٩٧٩ .

٦-موسى القلاب، قوات درع الجزيرة بين التطوير وإعادة الهيكلة، مجلة آراء حول الخليج، العدد ١٨، ٢٠٠٦ .

٧-مجلة الحرس الوطني الكويتي، حكام دولة الكويت، العدد ٦١٣، الكويت ،(د.ت) .

الصحف :

١-صحيفة البلاد، العدد٣٤٢٠، ٢٤ شباط ٢٠١٨ .

٢-صحيفة القبس، العدد ١١٧٧٠، الكويت، ١٢/ ٣/ ٢٠٠٦ .

٣-صحيفة الوطن الكويتية، دار الوطن للصحافة والطباعة والنشر، ١٩ ايار ١٩٧٥ .

٤-صحيفة القبس، العدد ١١٧٧٠، الكويت، ١٢/ ٣/ ٢٠٠٦ ؛ العدد ٧٧٥٧، الكويت، ١/٢٣/ ١٩٩٥ ؛ العدد ١١٠٨٥، الكويت، ٤/٢١/ ٢٠٠٤ ؛ لعدد ١١٧٧١، الكويت، ١٣/ ٣/ ٢٠٠٦، ص٢١ ؛ العدد ١١٧٧٢، الكويت، ١٤/ ٣/ ٢٠٠٦، ص٣٣ ؛ العدد ٧٧٦٤، الكويت ، ١٩٩٥/١/٣٠ .

٥-صحيفة الرأي العام، العدد ٧٨٨٩ ، ٣ تشرين الثاني ١٩٨٥ .

٦-صحيفة إيلاف الكويتية ، الكويت في مهمة توفيقية بين السعودية وقطر، العدد ١٤٨١، ١١ حزيران ٢٠٠٥ ، المنشورة على الرابط التالي: http://www.elaph.com/ElaphWeb/Politics/2005/6/68613.htm

٧-جريدة السياسة، الكويت، ١٥/ ١/ ١٩٨٠ .

٨-جريدة الموافق، البحرين، ١١/ ٢/ ١٩٨٠ .

List of sources:

1- The General Secretariat of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, the State of Qatar is independent and sovereign in the Middle East, 2022.

2- Recommendations and Researches of the Scientific Symposium on the Dimensions of Economic and Social Development in the Arab Gulf Countries, National Reconciliation Movement Library, Baghdad, February 25-27, 1980.

3- Jamal Abdullah, The Foreign Policy of the State of Qatar (1995_2013), its motives and strategy, 1st edition, the Arab House of Sciences Dashron, Beirut, 2014.

4- Khaled Mohammed Al Qasimi, The Gulf in a Changing World (Historical Political Vision), Part 1, Edition 1, Modern University Office, Alexandria, 2000.

5- R. K. Ramadani, Security in the Gulf, Refer: Kamal Rafiq Al-Jarrah, Center for Arab Gulf Studies, Basra University, Basra, 1982.
6- Rashid Tawfiq Abu Zaid, Studies in the History of the Modern and Contemporary Arab Gulf, 1st Edition, Al-Bayan Commercial Press, Dubai, 2002.
7- Dhafer Muhammad Al-Ajmi, The Security of the Arab Gulf (its development and its problems from the perspective of regional and international relations), 1st edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2006.
8- Abdullah Al-Ashaal, The Development of International Relations of the Gulf Cooperation Council in the Light of Regional and Global Changes, 1st edition, Gulf Center for Strategic Studies, Cairo, 1999.
9- Abdullah Abdul Amir, The Saudi-Qatari Conflict: Possible Causes and Results, Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad, 2017.
10- Abdullah Yaqoub Bishara, The Gulf Cooperation Council (its objectives - conditions - its origins - and its future), a symposium on developments in cooperation in the Arab Gulf in its local and international context, Kuwait University, Kuwait, Dr. T.
11- Abdullah Yousef Al-Ghunaim, His Highness Sheikh Sabah Al-Ahmad Al-Jaber Al-Sabah: Determination and Building, Kuwaiti Research and Studies Center, Kuwait, 2004.
12- Imad Muayad Al-Marsoumi, The Qatari role is chaos with the smell of gas, 1st edition, Dar Al-Mahjah Al-Bayda for Publishing and Distribution, Beirut, 2014.
13- Firas Al-Bitar, The Political and Military Encyclopedia, Part 2, Osama House for Publishing and Distribution, Jordan, Dr. T.
14- Kamal Ahmed Amer, The Egyptian and Arab Role in the War to Liberate Kuwait, Part 1, The Egyptian General Book Organization, Cairo, 2001.
15- The Cooperation Council for the Arab Gulf States, twenty years of achievements, the General Secretariat, Riyadh, 2002.
16- Muhammad Al-Saeed Idris, The Regional System of the Arabian Gulf, 1st Edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2000.
17- Muhammad Al-Sayed Saeed, The Future of the Arab System after the Gulf Crisis, World of Knowledge Series, No. 158, National Council for Culture, Arts and Letters, Kuwait, 1992.
18- Muhammad Salih Al-Misfir, Gulf-Gulf Relations (The Dilemma of Strategic Void and Fragmentation 1971-2018), 1st edition, Al Jazeera Center for Studies, Qatar, 2018.
19- Muhammad Abd al-Rahman al-Asoumi, The Reality and Future of Economic Prosperity in the Cooperation Council Countries, Gulf House for Printing and Publishing, Sharjah, (Dr. T).
20- Muhammad Abd Naji, The Future of Gulf Economic Cooperation in the Field of Navigation and Maritime Transport, in the book: The Future of the Arab Gulf and the Strategy of Joint Arab Action, Kuwait, 1982.
21- Muhammad Nasr Muhanna, In the Contemporary Arab Gulf, an Analytical Documentary Study, Alexandria Book Center, Alexandria, 2003.
22- Mahmoud Ali Al-Daoud, The Arab Gulf and Joint Arab Action, Publications of the Center for Arab Gulf Studies, Al-Irshad Press, Baghdad, 1980.
23 - Gulf Center for Arab Studies, Political Report, No. 7, Gulf Center for Arab Studies, Sharjah, 1981.

24- Kuwaiti Research and Studies Center, His Highness Sheikh Jaber Al-Ahmad Al-Jaber Al-Sabah, March of a Homeland, (Dr. M), Kuwait, 2004.
25- Kuwaiti Research and Studies Center, Sheikh Jaber Al-Ahmad Al-Jaber Al-Sabah (Bright Glimpses of His Life History), published by the Kuwaiti Research and Studies Center, 2006.
26- Marwan Iskandar, Qatar's Position in the American Strategy, M.I.ASSOCIATE, Beirut, 1997.
27- Nayef Obaid, The Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, from Cooperation to Integration, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1996.
28- Wahid Abdel-Majid, Al-Jazeera satellite channel, Al-Ahram Strategic File, Year 8, Issue 93, 2002.
29- The Qatari Ministry of Information and Culture, a collection of press interviews for the speech of His Highness Sheikh Khalifa bin Hamad, publications of the Ministry of Information and Culture, Doha, 1990.
30- Iman Abdul-Kadhim Jabbar Al-Kariti, The Unified Gulf Currency, Opportunities and Challenges, College of Administration and Economics, University of Karbala, Dr. T.

Magazines:

1- Badr Awad Barghash, The Establishment of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, Tikrit Journal of Political Science, Issue 5, (D.M), volume 3, 2016.
2- Jamal Zakariya Qassem, The Arab-Iranian Conflict Over Abu Musa Islands and Al-Tanbin, The Journal of the Arab Historian, Issue 1, published by the Union of Arab Historians, Cairo, 1992.
3- Abd al-Ridha Ali Asiri, Kuwait's Foreign Policy (A Reading in the Past and a Look to the Future), Journal of Social Sciences, No. 2, Kuwait University, Kuwait, 1991.
4- The Seventh Day Magazine, No. 78, the second year, Paris, November 4, 1985.
5- Journal of Gulf and Arabian Peninsula Studies, 1st Edition, Gulf Documents and Arabian Peninsula, Kuwait, 1979.
6- Musa Al-Qallab, The Peninsula Shield Forces between Development and Restructuring, Araa'a An Al-Khaleej Magazine, No. 18, 2006.
7- The Kuwaiti National Guard Magazine, Rulers of the State of Kuwait, Issue 613, Kuwait, (Dr. T).

Newspapers:

1- Al-Bilad Newspaper, Issue 3420, February 24, 2018.
2- Al-Qabas Newspaper, Issue 11770, Kuwait, 3/12/2006.
3- Al-Watan Kuwaiti newspaper, Dar Al-Watan for Press, Printing and Publishing, May 19, 1975.
4- Al-Qabas Newspaper, Issue 11770, Kuwait, 3/12/2006; Issue 7757, Kuwait, 23/1/1995; Issue 11085, Kuwait, 4/21/2004; Issue No. 11771, Kuwait, 3/13/2006, p. 21; Issue 11772, Kuwait, 3/14/2006, p. 33; Issue 7764, Kuwait, 30/1/1995.
5- Al-Rai Al-Aam Newspaper, Issue 7889, November 3, 1985.
6- Elaph Kuwaiti newspaper, Kuwait on a conciliatory mission between Saudi Arabia and Qatar, No. 148